

Distr.
GENERAL

E/1999/90
10 June 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩
جنيف، ٥ - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩
البند ١٣ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل الاقتصادية والبيئية: نقل البضائع الخطرة

إعادة تشكيل لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة

مذكرة من الأمين العام

يود الأمين العام أن يلفت انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وردت إليه من رئيس المنتدى الحكومي الدولي المعني بأمان المواد الكيميائية (انظر المرفق) وتعلق بإعادة تشكيل لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة**.

* E/1999/100 و Add.1.

** انظر أيضا E/1999/43، الفقرة ١، مشروع القرار الثاني، والفقرات ١٨-٢٥.

المرفق

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ موجهة من رئيس المنتدى الحكومي الدولي المعني بأمان المواد الكيميائية إلى الأمين العام

أكتب لكم ملتصقا مساعدتكم لي في إحراز خطوة مهمة على طريق تحقيق أمان المواد الكيميائية في العالم. ولما كانت خلفية القضية تتسم بتعقيد بالغ، لذا فإنني آمل أن تغضروا لي إذا شرحت الأمر برمته بقدر من التفصيل، ولكنني على يقين بأن هذا الشرح سيساعدكم في دفع المسألة قدما.

انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٢. وأثمر المؤتمر عن خطة عمل عنوانها جدول أعمال القرن ٢١، ويتناول الفصل ١٩ منه الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية. وقد تقدم العمل المطلوب لإحراز الأهداف الواردة في الفصل ١٩ من خلال المنتدى الحكومي الدولي المعني بأمان المواد الكيميائية، الذي أنشئ في عام ١٩٩٤. وأحرز تقدم كبير نحو تحقيق هذه الأهداف من خلال العمل الذي جرى في إطار عدد من المجالات البرنامجية. وقد جرى إبلاغ لجنة التنمية المستدامة بهذا التقدم على نحو منتظم.

والمجال البرنامجي باء من الفصل ١٩ يتعلق بمواءمة تصنيف المواد الكيميائية الخطرة ووسمها على الصعيد العالمي ويهدف إلى توفير نظام متوائم على الصعيد العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، بما في ذلك توفير قوائم بيانات عن أمان المواد ورموز يسهل فهمها، بحلول عام ٢٠٠٠ إذا أمكن. ومنظمة العمل الدولية هي التي بدأت في الأصل التنفيذ العملي المطلوب لوضع نظام متوائم على الصعيد العالمي وذلك كمتابعة لاتفاقية منظمة العمل الدولية للمواد الكيميائية لعام ١٩٩٠ (رقم ١٧٠). وقد خطا هذا العمل خطوات واسعة تحت إدارة فريق تنسيق أنشأته منظمة العمل الدولية في إطار برنامج مشترك بين المنظمات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وقد وضعت الآن مجموعة من معايير التصنيف المتوائمة وأيّد المشاركون في المنتدى الحكومي الدولي المعني بأمان المواد الكيميائية هذا العمل تأييدا قويا.

ونظر فريق التنسيق التابع لبرنامج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المشترك بين المنظمات في كيفية تنفيذ نظام متوائم بأقصى قدر من الفعالية وقد نصحه المنتدى الحكومي الدولي بأن آلية غير ملزمة هي الآلية المناسبة حتى لو أنه ينبغي عدم استبعاد اعتماد آلية ملزمة في المستقبل. ونظر فريق التنسيق التابع لبرنامج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المشترك بين المنظمات عن كثب في عدد من الخيارات، وهو يرى أن أفضل السبل الواقعية للمضي قدما يتمثل في استعمال إطار العمل القائم أو لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة، التي هي إحدى الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكان فريق التنسيق يعي أن بعض البلدان لا يريد إنشاء لجان دولية جديدة إضافية ولكنه أقر في الوقت ذاته بأن العمل

التقني الذي تقوم به لجنة الخبراء لا ينبغي أن ينقطع بأي شكل من الأشكال من جراء هذه التغييرات المقترحة.

وترد تفاصيل آلية التنفيذ المقترحة والتغييرات المقترحة على نطاق وتشكيل لجنة الخبراء وتشكيلها في الضميمة ٢. ونوقشت هذه المسألة في الاجتماع الثالث للفريق الذي يتخلل الدورات التابع للمنتدى الحكومي الدولي المعني بأمان المواد الكيميائية، الذي عقد في يوكوهاما، باليابان، في الفترة من ١ إلى ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وأيد الفريق آلية التنفيذ المقترحة وطلب إليّ أن أكتب إليكم حتى يتمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من النظر في مسألة إعادة التشكيل هذه في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩. وأبلغت أيضا أن لجنة الخبراء قامت في دورتها العشرين (جنيف، ٧-١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨)، بصياغة مقترح لقرار يصدره المجلس يوافق فيه من حيث المبدأ على إعادة التشكيل المقترحة للجنة الخبراء. وسيدرج المقترح في تقرير لجنة الخبراء لفترة السنتين والذي سينظر فيه المجلس. وبالطبع فإن فريق التنسيق التابع لبرنامج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المشترك بين المنظمات قد أبدى تهما كاملا لرغبات واحتياجات لجنة الخبراء وأشرك اللجنة وأمانتها إشراكا كاملا في جميع التطورات. إضافة إلى ذلك، فإن الفريق الذي يتخلل الدورات طلب إلى فريق التنسيق، بالتعاون الوثيق مع لجنة الخبراء، أن يضع مسودة بالصلاحيات لإيرادها في المقترح حتى ينظر فيها المجلس مع مشروع القرار الذي أوصت به لجنة الخبراء.

وآمل أن يوصل توضيحي لكم أيضا الالتزام القوي للمشاركين، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في دفع المسائل إلى الأمام على النحو الذي أوضحته. ولهذا فإنني أكون ممتنا لكم لو تفضلتم بقبول طلبي وبذلك تمهدون الطريق لاتخاذ خطوة إلى الأمام على طريق إكمال جزء واحد من أجزاء المجال البرنامجي بآء، رغم أن ذلك يأتي متأخرا قليلا عن الموعد الذي حددناه في الأصل. وآمل أن نتمكن بتعاونكم من التوصل إلى آلية تنفيذ لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢. إذ أن تنفيذ التصنيف المتوائم على صعيد عالمي يعد بتحقيق فوائد لسلامة الصحة والبيئة على السواء وتحسين فرص التجارة.

ويمكنكم الحصول على تفاصيل تقنية إضافية، إذا لزم الأمر، من آيزك أوباديا، أمين فريق التنسيق التابع لبرنامج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المشترك بين المنظمات، في مكتب العمل الدولي.

(توقيع) ج. ر. هيكلمان

رئيس المنتدى الحكومي الدولي المعني

بأمان المواد الكيميائية

ضميمة

الاجتماع الثالث للفريق الذي يتخلل الدورات

المنتدى الحكومي الدولي المعني بأمان المواد الكيميائية

يوكوهاما، اليابان

١-٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨

المجال البرنامجي باء

تنفيذ النظام المتوائم على الصعيد العالمي

تقرير عن الحالة والتقدم المحرز

إسهامات فريق التنسيق التابع للبرنامج المشترك بين المنظمات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المعني بمواءمة نظم تصنيف المواد الكيميائية في المناقشات التي جرت في الاجتماع الثالث للفريق الذي يتخلل الدورات

إعداد: فريق التنسيق التابع للبرنامج المشترك بين المنظمات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المعني بمواءمة نظم تصنيف المواد الكيميائية

تنفيذ النظام المتوائم على نطاق عالمي

تقرير عن الحالة والتقدم المحرز

أولا - قضايا مطروحة لينظر فيها الاجتماع الثالث للفريق الذي يتخلل الدورات

استجابة لتوصية تقدم بها المنتدى الثاني (أوتاوا، ١٩٩٧)، استعرض فريق التنسيق المعني بمواءمة نظم تصنيف المواد الكيميائية التابع للبرنامج المشترك بين المنظمات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في مشاورته الثانية عشرة (لندن ٢٣-٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨) تقرير فريق عامل، استضافته

المملكة المتحدة (لندن، أيار/ مايو ١٩٩٨) عن الآليات اللازمة لتنفيذ النظام المتوائم على نطاق عالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها. وتم، في اجتماعات سابقة عقدها فريق التنسيق، النظر في طائفة واسعة من الخيارات فيما يتعلق بإنشاء آلية مناسبة. وجرى، كما تم تلخيصه في الملحق، مناقشة محاسن ومساوئ تنفيذ النظم البديلة بما في ذلك خيارات اللجان واللجان الفرعية المستقلة.

وبالنظر إلى ما أعرب عنه بعض البلدان من معارضة لإنشاء لجان إضافية وإلى الحقيقة التي مؤداها أن القيود المفروضة على الموارد تجعل من الصعب إنشاء منظمة دولية جديدة مكرسة للنظام المنسق عالميا في الوقت الحاضر، لذا رثي أن أكثر الطرق واقعية لإحراز تقدم يتمثل في استخدام الإطار القائم للجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بنقل البضائع الخطرة تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته يعترف فريق التنسيق بأن عمل لجنة الخبراء لا ينبغي أن يتعطل نتيجة لتنفيذ النظام المتوائم على نطاق عالمي وبأن وظائفها فيما يتعلق بالنقل ينبغي أن تتواصل بالنطاق ذاته وبقواعد التشغيل ذاتها التي تتبعها في الوقت الحاضر.

ولدى استعراض الخيارات المتاحة، ركز فريق التنسيق أولا على إيضاح الوظائف التي يتوقع أن تضطلع بها هيئة النظام المتوائم على نطاق عالمي. وحاول تحقيق أقصى الفوائد من الخيارات المدروسة مع إبقاء مساوئها عند حدها الأدنى. وفي المحصلة الأخيرة، وافق فريق التنسيق على أن المقترح القاضي بإعادة تشكيل لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بنقل البضائع الخطرة ولجنتها الفرعية بحيث تصبح لجنة لها ولاية جديدة موسعة وتنبثق منها لجنة فرعية تعنى بنقل البضائع الخطرة ولجنة فرعية تعنى بالنظام المتوائم على نطاق عالمي إنما هو حل عملي مقبول. وترد أدناه تفاصيل عن مبرر إنشاء اللجنة الأم الجديدة ولجنتها الفرعية المعنية بالنظام المتوائم على صعيد عالمي، ووظائفها المقترحة والمشاركة فيها، ومواردها، ومبادئ تشغيلها.

ويود فريق التنسيق المعني بمواءمة نظم تصنيف المواد الكيميائية أن يقترح بأن يقوم الاجتماع الثالث للفريق الذي يتخلل الدورات بما يلي:

- الإحاطة علما بالتقدم المحرز في إطار المجال البرنامجي بـ؛
- مطالبة فريق التنسيق بوضع اختصاصات للهيئة المقترحة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون الوثيق مع لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بنقل البضائع الخطرة وذلك استنادا إلى النهج المذكور وتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى المنتدى الثالث؛
- الطلب إلى رئيس المنتدى أن يرسل رسالة مع هذه الوثيقة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية إعادة طرح هذه القضية في اجتماعاته التحضيرية التي ستعقد في آذار/

مارس ١٩٩٩ بهدف إدراجها كبنء يناقش وتتخذ قرارات بشأنه في الدورة الرسمية المزمع عقءها في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

ثانيا - الحالة الراهنة

النظام المتواءم على الصعيد العالمي يمثل توحيدا للمعايير التقنية التي وضعت وتشمل تصنيف الأخطار الصحية والمادية والبيئية، وما يتصل بها من أدوات متواءمة على الصعيد العالمي للإبلاغ عن الأخطار تشكل المجال البرنامجي باء من الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١ لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وسيكون النظام المتواءم على الصعيد العالمي بمنزلة توحيد للعمل التقني الذي جرى في مختلف المحافل الدولية مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة ومنظمة العمل الدولية.

ويدرك فريق التنسيق أنه إضافة إلى مناقشة الدافع إلى اتخاذ القرار السياسي اللازم بشأن التنفيذ من خلال البرنامج المشترك بين المنظمات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والاجتماع الثالث للفريق الذي يتخلل الدورات ومن خلال لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة، فإنه يمكن أن يأتي من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يمثل هيئة ملائمة لاستضافة النظام المتواءم على الصعيد العالمي.

ويدرك فريق التنسيق أيضا أنه مهما كانت آلية التنفيذ التي تختار، فإن هناك عددا من القضايا الهامة التي ينبغي معالجتها في محافل أخرى. وبشكل خاص، فإنه من أجل تحقيق المنافع المتوخاة من النظام المتواءم على الصعيد العالمي من حيث تحسين الصحة وحماية البيئة والتجارة، فإنه ستكون هناك ضرورة لأن تقوم البلدان والمنظمات باعتماد هذا النظام المتواءم على نحو منسق. كما سيلزم في الوقت المناسب النظر في جدول أعمال للتنفيذ. ويلزم أن تجري الدراسة التي ستقوم بها البلدان والمنظمات المشاركة لنظمها ثم ادخال تعديلات عليها بطريقة منظمة وفي الوقت المناسب.

وحتى الآن لم ينظر فريق التنسيق فيما إذا كانت هناك ضرورة لآلية لحل الخلافات في مجال تطبيق النظام المتواءم على الصعيد العالمي، وما عسى أن تكون هذه الآلية، أو أين سيكون مقرها. إضافة إلى ذلك، فإن البلدان المشاركة التي قد تحتاج إلى مساعدة فيما يتعلق ببناء القدرات سيلزمها أن تستعمل شبكة الترتيبات والمنظمات القائمة الآخذة في النمو ضمن إطار العمل الأوسع للفصل ١٩، بدلا من الاعتماد على أي موارد جديدة للنظام المتواءم.

آلية التنفيذ المقترحة للنظام المتواءم على الصعيد العالمي

الهيكل

فيما يلي الهيكل الحالي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي/ لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة:

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة

لجنة الخبراء الفرعية المعنية بنقل البضائع الخطرة

وفيما يلي الهيكل الجديد المقترح:

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المستوى
الاستراتيجي

لجنة الخبراء المعنية بالنظام المتوائم على
الصعيد العالمي ونقل البضائع الخطرة

المستوى
التقني

لجنة الخبراء الفرعية المعنية
بالنظام المتوائم على الصعيد
العالمي

لجنة الخبراء الفرعية المعنية
بنقل البضائع الخطرة

الوظائف والمشاركة

وظائف لجنة الخبراء المعنية بالنظام المتوائم على الصعيد العالمي ونقل البضائع الخطرة

سوف تتعامل اللجنة المعاد تشكيلها مع القضايا الاستراتيجية بدلا من القضايا التقنية. ولا يُنتظر أن تقوم باستعراض التوصيات التقنية الصادرة عن اللجنتين الفرعيتين أو تغييرها أو إعادة النظر فيها. لذا فإن مهامها الرئيسية ستكون على النحو التالي:

- إقرار برنامجي عمل اللجنتين الفرعيتين في ضوء الموارد المتاحة؛
- تنسيق التوجيهات الاستراتيجية والمتعلقة بالسياسات في مجال الاهتمام المشترك والمجالات المتداخلة؛
- منح التأييد الرسمي لتوصيات اللجنتين الفرعيتين وتوفير الآلية لإحالتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

- تيسير وتنسيق عمل اللجنتين الفرعيتين على نحو سلس.

وظائف اللجنة الفرعية المعنية بالنظام المتوائم على الصعيد العالمي
تتمثل وظائف هذه اللجنة الفرعية فيما يلي:

- الاضطلاع بدور القيّم على النظام المتوائم على الصعيد العالمي، وإدارة وتوجيه عملية المواءمة؛
- تحديث النظام حسب الاقتضاء، والنظر في الحاجة إلى إحداث تغييرات وضمان استمرار نفعه وفائدته العملية، وتحديد الحاجة إلى تحديث المعايير التقنية وتوقيتها، والعمل مع الهيئات القائمة حسب الاقتضاء؛
- تعزيز فهم النظام واستخدامه وتشجيع إرسال التعليقات عليه؛
- إتاحة النظام للاستخدام والتطبيق على نطاق العالم؛
- توفير التوجيه فيما يتعلق بتطبيق النظام، وتفسير واستخدام المعايير التقنية لدعم الاتساق في التطبيق؛
- إعداد برامج عمل وتقديم توصيات إلى اللجنة.

وظائف لجنة الخبراء الفرعية المعنية بنقل البضائع الخطرة، ومشاركتها ومبادئها التشغيلية

ذكرنا فيما سبق أن فريق التنسيق وافق على أن تكون الآلية المقترحة من نوع لا يؤدي إلى تعطيل الوظائف الحالية للجنة الخبراء الفرعية المعنية بنقل البضائع الخطرة وتركيبها وترتيبات التصويت فيها ولا إلى التدخل فيها أو تغييرها.

المشاركة في اللجنة المعاد تشكيلها وفي لجنة الخبراء الفرعية المعنية بنقل البضائع الخطرة

رغم صعوبة تحديد حجم وشكل لجنة الخبراء المعنية بالنظام المتوائم على الصعيد العالمي ونقل البضائع الخطرة تحديداً دقيقاً حتى تكون فعالة، فإنه يلزم أن تكون المشاركة والعضوية فيها على أوسع نطاق ممكن من الناحية العملية. وتستمد هذه المشاركة وتلك العضوية من الممثلين في اللجنتين الفرعيتين.

وبالمثل، فإنه لكي تكون اللجنة الفرعية المعنية بالنظام المتوائم على الصعيد العالمي فعالة في دعم وصون نظام على الصعيد العالمي، فإنه يلزم أن تكون المشاركة والعضوية فيها على أوسع نطاق ممكن من

الناحية العملية. وهذا يشمل الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك ممثلو المنظمات الدولية لأرباب العمل والعمال. كذلك فإن المنظمات غير الحكومية قد ترغب في أن تمثلها جهات إقليمية بغية طرح وجهات نظر معينة. وينبغي أن تتيح قواعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي واستخدام "قائمة المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز استشاري" تمثيلا كافيا للمنظمات غير الحكومية. فإذا كان عدد البلدان والمنظمات المهتمة كبيرا إلى حد تتعذر معه إدارتها على نحو عملي، فإنه ينبغي إيلاء النظر لكيفية الحد من أعداد المشاركين الرسميين من خلال استخدام طرق متاحة أصلا بموجب قواعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكتنواب البلدان الأعضاء.

وعند موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مبدأ إعادة تشكيل لجنة الخبراء الحالية المعنية بنقل البضائع الخطرة وذلك على أساس المقترح الحالي، فإنه يلزم عندئذ تحديد عدد الأعضاء تحديدا قاطعا. ويتم هذا وفقا للإجراءات المعتادة في الأمم المتحدة على أساس مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي قد تتطلب من الأمانة العامة للأمم المتحدة تقييم مصلحة الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في تقديم مدخلات مهمة في أعمال اللجنة واللجنة الفرعية المعنية بالنظام المتوائم على نطاق عالمي المقترحتين. وينبغي توجيه دعوة إلى لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

مبادئ تشغيل اللجنة الخبراء المعنية بالنظام المتوائم على الصعيد العالمي ونقل البضائع الخطرة واللجنة الفرعية المعنية بالنظام المتوائم على الصعيد العالمي

يقترح فريق التنسيق أن تعمل اللجنة واللجنة الفرعية المعنية بالنظام المتوائم على نطاق عالمي بناء على توافق الآراء وذلك طبقا للروح والممارسة اللتين حددتهما الهيئات عند تنفيذ التوصيات الواردة في الفصل ١٩ ووضع النظام المتوائم على نطاق عالمي. بيد أنه ينبغي إيلاء اعتبار فيما إذا كان من الملائم اعتماد آلية رسمية لاتخاذ القرارات، كالتصويت طبقا للنظام الداخلي المطبق عادة في الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويشير فريق التنسيق إلى أن اللجنة الفرعية المعنية بالنظام المتوائم على النطاق العالمي يلزمها أن تتقيد بقواعد الأمم المتحدة فيما يتعلق باللغات المستخدمة. فالترجمة الشفوية مطلوبة عادة في الاجتماعات بلغات الأمم المتحدة الست وذلك حسب المشاركين الفعليين. وبالنسبة للجنة الخبراء الحالية المعنية بنقل البضائع الخطرة، فإن لغتي العمل اللتين تصدر فيهما وثائق الاجتماعات هما لغتا العمل في الأمانة العامة للأمم المتحدة أي الانكليزية والفرنسية. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الذي اتخذ قرار نشر التوصيات التي اعتمدها اللجنة بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست. ويشير فريق التنسيق أيضا إلى أن الترجمتين التحريرية والشفوية قد تترتب عليهما تكاليف كبيرة، بالمقارنة مع الأنشطة الإنمائية الحالية للنظام المتوائم على نطاق عالمي، والتي تجري بوجه عام باللغة الانكليزية فقط.

الموارد - موعد الاجتماع

يعترف فريق التنسيق بأن الهيكل الحالي لفريق الخبراء المعني بنقل البضائع الخطرة، الذي يعمل حالياً على أساس فترة السنتين، يقدم نموذجاً فعالاً للنظام المتوائم على نطاق عالمي. ويلاحظ أيضاً أن عدد أيام الاجتماعات التي استخدمتها اللجنة خلال السنوات الأربع الأخيرة تناقص تناقصاً بسيطاً وأن زيادة تخفيض عدد أيام الاجتماعات المطلوبة للجنة الخبراء الحالية المعنية بنقل البضائع الخطرة يمكن توقعه سلفاً متى تم إنشاء النظام المتوائم على نطاق عالمي وإذا نقلت بعض الأنشطة المتعلقة بمعايير تصنيف الأخطار المادية إلى اللجنة الفرعية الجديدة المعنية بالنظام المتوائم على نطاق عالمي. ونقل أيام الاجتماع المذكورة إلى اللجنة الفرعية الجديدة المعنية بالنظام المتوائم على نطاق عالمي سيكون عندئذ مفيداً وملائماً. بيد أنه من غير المتوقع بوجه عام زيادة المستوى العام لعدد أيام الاجتماعات المتاحة للجنة وللجنتين الفرعيتين إلى أكثر من الـ ٢٨ يوماً الحالية لكل فترة سنتين.

وينبغي التخطيط لاجتماعات اللجنة واللجنتين الفرعيتين بحيث تكون متوالية مع مراعاة ضرورة الاقتصاد في نفقات سفر المشاركين إلى لجنة أو أكثر. ولا يمكن كما لا يستحسن في هذه المرحلة المبكرة تحديد التزام بموعد دقيق للجنة أو لكل لجنة فرعية. إذ لا تزال هناك حاجة إلى بحث مسائل تفصيلية تتعلق بدعم الأمانة العامة.

المرفق

تحليل الخيارات المؤسسية لآلية تنفيذ

نظام متوائم على الصعيد العالمي

١ - هيئات الأمم المتحدة الحالية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، وفريق الخبراء المعني بنقل البضائع الخطرة).

المحاسن:

- مشاركة واسعة.
- خبرة في جوانب محددة من مجال أمان المواد الكيميائية.

المساوئ:

- الحاجة إلى ولاية أوسع: النظام المتوائم على نطاق عالمي يتجاوز حدود الولايات القضائية والقطاعية، وينطوي على مسائل بيئية ومسائل تتعلق بحماية العمال والمنتجات الاستهلاكية والنقل.

- ليست هناك هيئة قائمة واحدة تتمتع بنطاق الخبرة المطلوبة؛ لذا فإن خلق كيان جديد مشترك بين المنظمات قد يؤدي إلى خلق بيروقراطية لا لزوم لها وفرض عبء من التكاليف الباهظة.
- صعوبات عملية من حيث تكاليف بدء العمل والجداول الزمنية.

٢ - هيئات دولية رسمية أخرى (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبرنامج الدولي لأمان المواد الكيميائية).

المحاسن:

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: خبراء في طرق الاختبار، وخبرة في مجال استراتيجيات إدارة المواد الكيميائية، وآليات قائمة لإشراك أصحاب المصلحة من المنظمات غير الحكومية.

المساوي:

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: لما كانت العضوية فيها مقتصرة على البلدان المتقدمة النمو لذا فإنها لا تمثل شريحة واحدة كما هو مستحسن من أجل التنفيذ الفعال للنظام المتوائم على نطاق عالمي، وهي تفتقر إلى خبراء في مجال الاتصالات.
- يصعب توفيق أهداف برنامج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع عملية المواءمة على نطاق عالمي بحيث ترضي جمهوراً أوسع.
- الأساس التعاوني للبرامج الدولية لأمان المواد الكيميائية يجعل منها منتدى غير مناسب لتحقيق هذا الهدف.

الإفادة من المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس لوضع نظام متوائم على الصعيد العالمي كمعيار دولي

المحاسن:

- المنظمة معترف بها دولياً كهيئة لوضع المعايير.

المساوي:

- إن خلق معيار دولي قد يؤدي إلى منازعات تجارية بسبب تنفيذ البلدان للنظام المتوائم على الصعيد العالمي بطرق مرنة تناسب أطرها التنظيمية.

- تفتقر المنظمة إلى تمثيل مناسب من جهة الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة. ولذلك فإن هذا الخيار سيواجه على أغلب الظن معارضة قوية من البلدان وغيرها من المنظمات غير الحكومية.

٤ - إعادة تشكيل لجنة الخبراء الحالية المعنية بنقل البضائع الخطرة

هذا الخيار من شأنه أن يخلق لجنة فرعية جديدة معنية بالتصنيف والوسم المتوائمين والحفاظ على اللجنة الفرعية الحالية المعنية بالنقل (دون إجراء تغيير في ولاية اللجنة الفرعية الحالية باستثناء ما قد تقتضيه الضرورة لتفادي الازدواجية في العمل بين الكيانين). ويعاد تشكيل اللجنة الأم مع تعديل ولايتها من أجل التعامل مع النظام المتوائم على الصعيد العالمي والمسائل المتعلقة بسياسة النقل وإعادة تشكيل عضويتها لتعكس كامل نطاق الخبرة الملائمة لأداء هذه المهمة. وستواصل اللجنة تقديم تقاريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتتولى اللجنتان الفرعيتان معالجة الأعمال التقنية؛ إذ أن اللجنة الأم ستضطلع بدور استراتيجي أكبر. وتكون الاجتماعات قصيرة وغير متواترة، بحيث يمكن أن يصل مجموع أيام اجتماعات كل من اللجنة الجديدة ولجنتيها الفرعيتين إلى أقل مما تتطلبه لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة ولجنتها الفرعية الحاليتين من أيام اجتماعات.

المحاسن:

- إنها تبنى على أساس تنظيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي القائم الذي له خبرة مشهود لها في هذا النوع من الأعمال.
- وهي تستخدم آلية اختُبرت جيداً وتحظى بتأييد واسع وبالا احترام.
- إن إدراج مسائل المواءمة في إطار جدول أعمال موسع للجنة من شأنه أن يتفادى مخاطر ازدواجية الجهود المتعلقة بالشواغل المشتركة وخلق تركيز موحد من أجل معالجة المسائل المتعلقة بالتصنيف والوسم.
- الاستفادة الفعالة من الخبرات الموجودة.
- الاتساق مع شواغل الحكومات الوطنية بشأن ضرورة تفادي تكاثر لجان الأمم المتحدة وانتشار البيروقراطية التي لا لزوم لها.
- تتيح فرصة واقعية للاقتراب من تحقيق هدف جدول أعمال القرن ٢١ والجدول الزمنية.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي يحقق أوسع تمثيل حكومي.

- يمكن تحقيق المشاركة غير الحكومية المناسبة من خلال الاعتراف الرسمي بها.
- إن توسيع ولاية هيكل قائم من شأنه السماح بتنفيذ آلية بسرعة أكبر وأن تحظى بالتزام، وذلك بحد أدنى من التكاليف (من حيث أيام الاجتماع ودعم الأمانة) ودون تكبد تكاليف بدء التشغيل.
- رغم أنه ستخلق لجنة فرعية جديدة، ولكن الأرجح أن يترتب على ذلك تكاليف/بيروقراطية أقل من خلق لجنة جديدة.

المساوي:

- قد تكون هناك ضرورة لمعالجة بعض الشواغل التي مفادها أن إعادة تشكيل لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة سيؤدي إلى تعطيل سلاسة عمل أنشطة النقل الحالية. إذ أن جدول أعمال اللجنة أوسع بكثير من عملية المواءمة.

إنشاء فريق عامل موازن يقدم تقاريره إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (بصورة مستقلة أو تستضيفه لجنة الخبراء، ويشاطر اللجنة أمانتها)

المحاسن:

- تعتبر توصيات اللجنة نموذجا جيدا لصك من صكوك النظام المتوائم على نطاق عالمي. وسيكون لهذا الخيار محاسن الاعتماد على خبرة لجنة الخبراء والطابع التمثيلي الواسع لآلية من آليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- تخفيف حدة المخاوف المتعلقة بتعطيل وظيفة النقل المستمرة.
- يمكن تنظيم ولاية الفريق بحيث تقلل أكثر من التكاليف، من خلال الإفادة من فريق التنسيق، مثلا، للقيام بالكثير من الأعمال التحضيرية المتعلقة بالتوصيات، مما يحد من عدد الاجتماعات باجتماع واحد كل سنتين إلى ثلاث سنوات أو بناء على طلب من عدد معين من البلدان.

المساوي:

- إذا استضافت لجنة الخبراء الفريق العامل وقدم تقريره من خلالها فقد يصبح في وضع تنظيمي محرج، أي أنه سيصبح هيئة فرعية للجنة تفتقر إلى كامل نطاق خبرة النظام المتوائم على نطاق عالمي. أما لو أنشئ فريق عامل مستقل استقلالا تاما، تضاديا لهذا الشاغل، فستضيع بعض محاسن الإفادة من مؤسسة قائمة.

- يحتاج إنشاءؤه إلى قرارات تتخذ على صعيد سياسي (وطني ودولي) دون أن يكون هناك ضمان بالتوصل إلى اتفاق وبُعد جديد من الجداول الزمنية.
- قد يؤدي إنشاء لجنة/فريق عامل جديد إلى استهلاك مفرط للموارد. وبذل جهود لتقليل هذه النفقات قد يؤدي إلى إنشاء آلية غير فعالة.

- - - - -